المحاضرة السادسة: الرقابة الجبائية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتعمل على الحد من انتشارهما وغاياتها تتمثل في مراقبة مدى حقيقة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة وهذا بغية الحفاظ على المال العام.

الفرع الأول: ماهية الرقابة الجبائية

أولا– مفهوم الرقابة الجبائية:

تتمثل الرقابة الجبائية في الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقيق من مدى صحة ومصداقية المحاسبة سواء من حيث الشكل أو المضمون، ومن خلالها يقيّم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل والمضمون لمؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المقيدة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط من تلك العناصر الخارجية (المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات .....)، وهذا بهدف مراقبة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة وكذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين، وإجراء التعديلات المصرح بها.

ومن أهم التعاريف التي يمكن أخذها للرقابة الجبائية هي:

تعريف 01: الرقابة الجبائية هي: "تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقيق من هذا المحتوى مع الإثباتات كالتصريحات المقدمة ".

تعريف 02: "هي الوسيلة التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية للتحقق من صدق التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين وتقويم الانحرافات المرتكبة ".

تعريف 03:" هي عبارة عن مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالمحاسبة ".

مما سبق يمكن القول أن التصريح الضريبي لا يكفي وحده لمكافحة الغش والتهرب الضريبي إذا لم يقم بتكييفه بجهاز إداري يتمتع بالكفاءة والخبرة والنزاهة، قد يحتج البعض بأن في ذلك إزعاج للمكلفين يتسلل في إرهاقهم وتذمرهم ولكن المتفق عليه استنادا إلى التجربة الميدانية أن الرقابة الجدية لا تزعج سوى سيئي النية، إذ تمتلك الإدارة الجبائية تحت

تصرفها وطبقا للقانون كل الحرية في المراقبة وحق المراجعة وفي المقابل يستفيد المكلفون بالضريبة من الضمانات المنصوص عليها قانونا.

ثانيا– أسباب إجراء الرقابة الجبائية:

هنالك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية في الجزائر والذي يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1– الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة التصريحات المكتتبة وضمان مصداقياتها وصحتها، بالإضافة الى ذلك فان الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدا العدالة الضريبية.

2– الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب والغش الضريبي:

نظرا لأسباب متعددة يلجا بعض المكلفين بالضريبة الى التهرب الضريبي أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية والغير شرعية، مما يمكن إعطاء تعريف لكل منها فيما يلي:

2–1– التهرب الضريبي:

أن التهرب الضريبي يعني تخلص المكلف من دفع الضريبة الموجبة عليه كليا أو جزئيا، وبمعنى اخر تعني عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا من قبل المكلف بدفعها قانونا، ودون نقل عبئها الى غيره، بحيث لا تحصل الدولة نتيجة لذلك على الإيرادات الضريبية كليا او جزئيا في حالة التهرب الضريبي، في حين ان نقل عبئها لا يفقد الدولة حصيلة الضريبة.

2–2– الغش الضريبي:

أي التهرب الغير مشروع: هو تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي قصدا منه عدم دفع الضريبة المستحقة عليه، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بمداخيل، أو قديم تصريح ناقص، او كاذب او اعداد قيود وتسجيلات مزيفة وبهذا يهدف هذا التهرب الى تحقيق أساس الضريبة.

لذلك فإن عملية مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينه الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

ثالثا– أهداف الرقابة الجبائية:

تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي:

1– الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكيد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين القوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدا المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن اية انحرافات او مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

2- الهدف الإداري:

تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات الصحيحة؛

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والالمام بأسبابها وتقييم اثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الاحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

3- الهدف المالي والاقتصادي:

حيث تهدف الرقابة الجبائية الى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي الى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، اذ ان الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجباية.

4- الهدف الاجتماعي:

يتمثل في:

- محاربة الانحرافات الممولة بمختلف صورها مثل: السرقة الإهمال، او تقصيره في أداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع؛

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساوات امام الضريبة.

رابعا- مبادئ الرقابة الجبائية:

تهدف الرقابة الجبائية الى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف اشكاله وخاصة التهرب الضريبي بغرض زيادة الإيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق اهداف الدولة المنشودة، ولكي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفير المبادئ الاساسية لها والمتمثلة في:

1- إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، ولذلك فان تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال وهذا من خلال:

أ- تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، اذ يجب ان تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب، إضافة الى ادراج مذكرات توضيحية للقوانين والنصوص التشريعية بلغة بسيطة وسهلة في متناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من احساسهم بتعقد التشريع الضريبي واقتناعهم به مما يؤدي بهم الى الالتزام بواجباتهم الضريبية وعدم التهرب منها؛

ب- تحقيق العدالة الضريبية وذلك بتطبيق العدالة الافقية ويقصد بها ان تتم معاملة المكلفين المتساوين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبية متساوية، ومذالك تجسيد العدالة العمودية والتي تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

ان التشريع لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائيه فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور الكفاءة إضافة الى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية الازمة، والتي تمكنها من أداء وظيفتها على احسن وجه، الا ان اليد العاملة لا تفي بالغرض اذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، إضافة الى اجراء تربصات لموظفي واعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطباعا جيدا لدى الموظفين، إضافة الى توفير أجهزة الاعلام الالي ووسائل الاتصال الحديثة، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع اجورهم وتوفير الخدمات الازمة لهم.